الضرب بل قد يكون اشد منه ولو قال الغريم للحاكم اضربه الى ان يحضر المال لم يجبه الى ذلك
فكيف يجيبه الى الحبس الذي هو مثله او اشد ولم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم طول
مدة احد قبل ابن خطل ولا ابو بكر بعده ولا عمر ولا عثمان وقد ذكرنا قول عيسى قال الشيخ فكذلك لم
يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الخلفاء الراشدين زوجا في صداق امرأة اصلا وفي
رسالة الليث ابن سعد الى مالك التي رواها يعقوب بن سفيان النسوي الحافظ في تاريخه عن ابوب
عن يحيى بن عبد الله ابن بكير المخزومي قال هذه رسالة الليث ابن سعد الى مالك فذكرها الى قال
ومن ذلك ان اهل المدينة يقضون في صداق المهاة انها متى شاءت ان تكلم في ذلك حرصداقها
تكلم وقد وافق اهل العراق اهل المدينة على ذلك واهل الشام واهل مصر ولم يفصل احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعدهم لامرأة بعد انها للمؤخر الا ان يفرق بينهما
موت او طلاق فمتوفى على حقها قلت مراده بالمؤخر الذي اخر قبضه عن العقد فترك مستحق ليس المراد
به المؤجل فان الائمة مجمعة على ان المرأة لا طلبة لها قبل اجله وهو كسائر الديون المؤجلة وانما
المراد ما يفعله الناس من تقديم بعض المهر الى المرة وارجاء الباقي كما يفعله الناس الى اليوم
وقد رضيت المرأة والزوج والاولياء على تأخيره الى اليسرة وعدم المطالبة به ما دامت متفقين و
كذلك لا طلبة لها عند الشروع في الخصومة اذا وجد بغير رضاها والله اعلم والزوج والشهود والمرأة
والاولياء ان الزوج والزوجة لم يدخلا الا على ذلك وكثير من الناس يسمي صداقا يحمل المرأة
واهلها بعيدة بل يحلفون له انهم لا يطالبونه به فهذا لا يسمع دعوى المرأة به قبل الطلاق
والموت ولا طلبة لها بالزوج ولا يحبس به صداقا وقد نص احمد على ذلك وانما انما طلبة به
عند الغرماء والموت وهذا هو الصواب الذي لا تقوم مصلحة الناس الا به قال شيخنا وغيره
سدا للفساد على المطالبة بالصداق المؤخر وحبس الأزواج عليها حدث عن الشر والفساد
ما الله به عليم وصارت المرأة اذا احسنت مردودها ببيانها في البيت ومنعها الخروج والخروج
من تنزه والذهاب حيث شاءت مذعنة بعيدا فيها ويحبس الزوج عليه وتطلق حيث شاءت

فيحرم

فيبيت الزوج ويظل يتلوى في الحبس وتبيت المرأة فيها بيت فيحرم ان قبل المشروط لها بما يكتبه
حالا وفي ذمته نظائره به متى شاءت قبل بعد الاطلاع على حقيقة الحال وان
الزوج لو عرف ان هذا دين حال نظائره به بعد يوم او شهر ويحبس به يقدم على ذلك بدا وانما
دخلوا على ان ذلك مستمر تحمل به المرأة والمعهود ما ساق اليها فان فدته بما طلق او مرض
طالبته بذلك هذا هو الذي في نظر الناس وعاداتهم وعاداتهم لا تستقيم امورهم الا به والله
المستعان والمقصود ان الحبس الذي من جنس الضرب بالسياط والعصي فيه وذلك عقوبة
لا تسوغ الا عند تحقق السبب الموجب فلا تسوغ بالشبهة بل سقوطها بالشبهة اقرب الى
قواعد الشريعة من ثبوتها بالشبهة والله اعلم وقال ابو عبيد بن سلام ثنا حجاج عن ابن جريج
في مجلسه اذ سمع فجة فقال ما هذا فقالوا لرجل سرق وهو ممن يشهد عليه فامر باحضارهم
فدخلوا فشهد شاهدان عليه انه سرق درعا فجعل الرجل يبكي ويناشد عليا ان يثبت
في امره فخرج على الجمع الناس لسرق فدعا الشاهدين فناشدهما وخوفهما فقالا ما
على شهادتنا فقال ارهما لا يرجعان دعايا لسكين وقال لعمك احدكما يد ويقطع الآخر
فتشاوروا فيما بينهما فقاما راجعين فقال لعلكما اخطأتما بعضكم وقام على عن الموضع فارسل
الشاهدان بدا الرجل وهربا فقال لعلي من يدلني على الشاهدين الكاذبين فلم يقف لهما
على خبر فخلى سبيل الرجل وهذا من احسن الفراسة واصدقها فانه تولى الشاهدين من ذلك
ما تولياه وامرهما ان يقطعا يا يديهما من قطعا يده بالسنتهما ومنها هنا قالوا انه ينبغي
بالمشهود بالرجم اذا شهدوا بالزنا وجاءت الى على امرأة فقالت ان زوجي وقع على
جارية جارية لي فقال للزوج ما تقول فلما وقفت عليها الا امرها فقال انكحت
صاحبة رجمه وانكحت كاذبة جلدناك الحد واثبت الصلوة وقام ليصلي فكرت المرأة
في نفسها فقالت لها امرأة ان يرجم زوجها وكانت قد ولدت ذاهبة ولم يسأل بعضهم على

فصل ومن المتعذر عن بعض ان سورة فاضي مجران الخطاب انه احضم البراء شاهدين

امرى بسجه بل